The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 11,N.4, P P. 192-217
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١١، العدد٤، ٢٠١٩ ص ص ١٩٢-٢١٧

The role of information technologies in developing strategies to reduce administrative and financial corruption in Iraq

دور تقنيات المعلومات في وضع استراتيجيات الحد من الفساد الاداري والمالي في العراق

*أ .م. د. عدي غني عبود الاسدي

Abstract

The face of corruption is a difficult process that requires great efforts and long-term plans and procedures. This is because of the many reasons that corruption has existed since ancient times and that it has been renewed in its fields and forms and its effects from time to time. The methods of dealing with direct corruption are the best and cheapest methods, , And constitutes a year, the changing forms and images of corruption require a change in methods and means of fighting and resistance and the renewal of these methods or mechanisms and development to address the phenomenon of administrative corruption, and the information technology is one of the means used To eliminate and reduce corruption by representing the vital nerve of the Organization's activity. Failure to provide it will make the Organization live in a state of uncertainty and uncertainty, which will weaken its ability to make the right decisions. The importance of IT is that it is bringing about radical changes in all aspects of the Organization and its work. Its products and markets to extend its use in various activities of the organization and drives the organization to respond to and adapt to the requirements of the environment.

The aim of the research is to penetrate the information technology by identifying its concept, methods and capabilities, as well as to identify a phenomenon that is dangerous and widespread and has a significant impact on the Iraqi society, namely the phenomenon of administrative and financial corruption, and the role of information technology in reducing administrative and financial corruption. The state agencies to reduce this phenomenon and its effects and try to develop appropriate strategies to solve these problems, and using (questionnaire) whose paragraphs were allocated for the purpose above through the survey of the views of a sample of workers in the departments of the province of Babylon, and the search

*كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بابل

to a group of The most important of which is that the phenomenon of administrative and financial corruption can be addressed and reduced through the use of a number of strategies, which are a key factor in raising the efficiency of the exploitation of physical and human resources and achieving development goals. This requires granting the opportunity to adopt appropriate preventive policies in terms of developing legal, supervisory

المستخلص:

أن مواجهة الفساد بأشكاله يتطلب جهوداً كبيرة وخطط وإجراءات طويلة الأمد ويعود ذلك للأسباب عديدة منها كون الفساد موجودا منذ بعيد، ويتجدد في مجالاته وأشكاله وآثاره من فترة إلى أخرى، وتعددت أساليب مواجهته المباشرة والوقائية وهي الأفضل والأرخص تكلفة الى جانب الأساليب العلاجية .

وبشكل عام فإن تغير أشكال وصور الفساد تستلزم تغير أساليب ووسائل محاربته ومجابهته، وتعد تقنية المعلومات احد الوسائل المستخدمة للحد من الفساد بكونها تمثل العصب الحيوي لنشاط المنظمة فغيابها سوف يجعل المنظمة تعيش في حالة من اللا تاكد والضبابية مما يؤدي إلى إضعاف قدرتها على اتخاذ القرارات الصحيحة، وتتمثل أهمية تقنية المعلومات في كونها تعمل على إحداث تغيرات جذرية في كل مفاصل المنظمة وأعمالها ومنتجاتها ويمتد استخدامها في مختلف أنشطة المنظمة وتدفعها للاستجابة والتكييف مع متطلبات البيئة .

ويهدف البحث الى الخوض بغمار تقانة المعلومات من خلال التعرف على مفهومها واساليبها وقدراتها، فضلا عن التعرف على ظاهرة خطيرة وواسعة الانتشار ولها تأثيرا كبيرا في المجتمع العراقي وهي ظاهرة الفساد الإداري والمالي والى جانب تبيان دور تقانة المعلومات في الحد من هذه الظاهرة ومدى كفاءة النظم المتبعة في أجهزة الدولة للحد منها وآثارها ومحاولة وضع الاستراتيجيات المناسبة لحل هذه المشاكل، وباستعمال (الاستبانة) التي خصصت فقراتها للغرض اعلاه من خلال استطلاع اراء عينة من العاملين في دوائر محافظة بابل، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات ابرزها ان ظاهرة الفساد الاداري والمالي بالإمكان معالجتها والحد منها من خلال استخدام عدد من الاستراتيجيات ، والتي تعد عاملاً اساسياً في رفع كفاءة استغلال الموارد المادية والبشرية وتحقيق الاهداف التنموية ، مما يتطلب منح الفرصة لتبني السياسات الوقائية المناسبة من حيث تفعيل دور المنظمات القانونية والرقابية والاعلامية والتربوية.

الكلمات المفتاحية: تقانة المعلومات ، الفساد الاداري والمالي .

المقدمة :

تمثل المنظمات حلقة الوصل بين النشاطات الاقتصادية وحركة رؤوس الأموال والاستثمار فهي ملزمة بمواكبة سريعة وناشطة لحركة التطور ولاسيما في ظل الانفتاح العالمي الحالي والمتزايد على نحو متعاظم مما يضعها إمام منافسة شديدة تفرض عليها تهديدات لا يمكن مواجهتها بغير سلاح التحديث واستعمال التقنيات المتطورة.

وإن لظاهرة الفساد الإداري والمالي أثاراً خطيرة ليست فقط في البناء الاقتصادي والتنموي بل في قيم المجتمع بأسرة ولاسيما مع بقاء هذه الظاهرة ولمدة طويلة من دون أن تكون هنالك إجراءات رادعة للحد منها ومحاسبة حقيقية لمرتكبيها ، ويترتب على هذه الظاهرة من سوء استغلال للوظيفة العامة واستغلال النفوذ بشكل يؤدي إلى الحصول على الكسب غير المشروع.

وتتركز مشكلة البحث في ظاهرة الفساد الإداري والمالي موجودة حيثما توافرت لها الفرص والدوافع والأسباب، ويترتب على هذه الظاهرة من سوء استغلال للوظيفة العامة واستغلال النفوذ من اجل الحصول على الكسب غير المشروع ، ومن اجل الحد منها لابد من استخدام العديد من الاستراتيجيات للعمل على كشف الفساد المالي والاداري والحد منه ، وتعد تقنيات المعلومات احد الطرق المتبعة في الحد من الفساد الاداري والمالي، وعليه يهدف البحث الى تسلط الضوء على المفهوم واساليب وقدرات تقنيات المعلومات ، فضلا عن التعرف على ظاهرة خطيرة وواسعة الانتشار وتؤثر تأثيرا كبيرا وملحوظا في المجتمع العراقي وهي ظاهرة الفساد الإداري والمالي وتبيان دور تقانة المعلومات في الحد من الفساد الاداري والمالي ومدى كفاءة اجراءات المتبعة في أجهزة الدولة للحد من هذه الظاهرة وآثارها ومحاولة وضع الاستراتيجيات المناسبة لحل هذه المشاكل بالاستناد إلى نتائج الاستبانة والبحث الميداني للبحث.

تأسيسا على ما تقدم ولتحقيق اهداف البحث تم تقسيم البحث الى عدة محاور فضلا عن المقدمة ، وخصص المحور الاول لمنهجية البحث والدراسات السابقة، ويتطرق المحور الثاني الاطار العام لتقانة المعلومات، في حين يتطرق المحور الثالث الى مدخل نظري للفساد الاداري والمالي ، وخصص المحور الرابع الى التعرف الى استخدام استراتيجيات تقانة المعلومات في الحد من الفساد الاداري والمالي، فضلا عن ان المحور الخامس يتناول عرض وتحليل نتائج الاستبانة وخصص المحور السادس لعرض اهم الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها

المبحث الاول // منهجية البحث والدراسات السابقة والإسهامة التي قدمها البحث الحالي

اولا : منهجية البحث

١- **مشكلة البحث** :ظاهرة الفساد الإداري والمالي موجودة حيثما توافرت لها الفرص والدوافع والأسباب، ويترتب على هذه الظاهرة من سوء استغلال للوظيفة العامة واستغلال النفوذ من اجل الحصول على الكسب غير المشروع ، ومن اجل الحد منها لابد من استخدام العديد من الاستراتيجيات للعمل على

كشف الفساد المالي والاداري والحد منه ، وتعد تقانة المعلومات احد الطرق المتبعة في الحد من الفساد الاداري والمالي.

٢- **أهمية البحث:** تبرز أهمية البحث في أنه يتناول بالدراسة والتحليل تقانة المعلومات من اجل مواكبة للتطورات والاتجاهات الحديثة لغرض الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي كون تلك الظاهرة تشكل مصدر قلق دائماً للجميع من مجتمع وحكومة وإدارة المؤسسات العامة، كما أن التحولات والتغيرات الكبيرة التي شهدها العالم خلال العقود الماضية و التي منها نشاط التجارة الالكترونية، وتعد منهجاً حديثاً في أداء الأعمال التجارية ومعالجة البيانات الكترونياً ، بالإضافة إلى حالات الغش المبتكر المتمثلة بالتحايل على الأنظمة التي تعتمد على الماكنة والتلاعب بالمعلومات .

٣- **اهداف البحث** : يهدف البحث إلى :

أ- تسلط الضوء على مفهوم واساليب وقدرات تقانة المعلومات.

ب-التعرف بظاهرة خطيرة وواسعة الانتشار وتؤثر تأثيرا كبيرا وملحوظا في المجتمع العراقي الا وهي ظاهرة الفساد الإداري والمالي.

ج – تبيان دور تقانة المعلومات في الحد من الفساد الاداري والمالي ومدى كفاءة النظم المتبعة في أجهزة الدولة للحد منه ومن آثاره ومحاولة وضع الاستراتيجيات المناسبة لحل هذه المشاكل بالاستناد إلى نتائج الاستبانة والبحث الميداني.

٤- **فرضية البحث** :يستند البحث الى الفرضيات الاتية :

أ- وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تقانة المعلومات والحد من الفساد الاداري والمالي.

ب- لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين تقانة المعلومات والحد من الفساد الاداري والمالي.

ج – الاستراتيجيات التي ينبغي اتباعها للحد من الفساد الاداري والمالي.

٥- **أسلوب وجمع البيانات: الدراسة النظرية:** الاستعانة بالمراجع والدوريات العربية والأجنبية فضلاً عن ما توفره شبكة المعلومات الدولية من معلومات حول موضوع البحث.

الدراسة الميدانية: اعتماد الاستبانة والتي تمثل المصدر الأساس للبيانات والمعلومات التي حصل عليها الباحث ، وقد تألفت من (١٨) فقرة غطت متغيرين رئيسين (تقانة المعلومات والفساد الاداري والمالي)، وقد جرى استبيان اراء (٥٦) موظفاً مثلوا عينة الدراسة .

ثانيا : الدراسات السابقة

١- **دراسة (مهدي، ٢٠٠٦)** :بعنوان **(أثر تقانة المعلومات في تحسين جودة الخدمة المصرفية : دراسة تطبيقية مقارنة بين المصارف الحكومية والأهلية في محافظة / بابل)**، هدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين تقانة المعلومات وتحسين جودة الخدمات المصرفية، وتم جمع البيانات الخاصة من خلال استخدام استمارة الاستبيان التي تم توزيعها على (٨٧) فردا لكل من المدراء ورؤساء الأقسام والعاملين ومجموعة من الزبائن في ستة مصارف حكومية وأهليه عامله في محافظة بابل خلال المدة الزمنية

(٢٠٠٥، ٢٠٠٦) ، توصلت إلى عدد من الاستنتاجات منها إن المصارف المبحوثة تتوقع أن تواجه المنافسة الحادة وإنها ستكون غير قادرة على مواكبه التغيرات والتطورات التكنولوجية المتسارعة ما لم تستند إلى استخدام أدوات تقنية حديثه والإفادة القصوى من مواردها البشرية المتاحة.

٢- **دراسة (بحر ٢٠١١) : دراسة بعنوان (الفساد الاداري- المسببات والعلاج)** وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة العوامل الإقتصادية والسياسية والقانونية والتربوية في ظهور الفساد الإداري داخل المستشفيات في قطاع غزة والتركيز على أساليب العلاج الفعالة للقضاء على الفساد الإداري، ولتحقيق اهداف الدراسة طبقت على العاملين للمستشفيات في قطاع غزة وعددهم (٣٥٩٦) موظف، وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات منها ان القوانين والانظمة غير واضحه مما يساعد على وجود الفساد وان الاساليب المتبعة لعلاجه غير كافية.

٣- **دراسة (Rayan, 2000)**: دراسة بعنوان (Sustainable Competitive Advantage Through Information Technology)**(المزايا المنافسة المستديمة من خلال تقانة المعلومات)**، هدفت الدراسة الى معرفة كيفية الحصول على مزايا دائمة ومنافسة من خلال الاستفادة من تقانة المعلومات، وتوصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات منها لا تزال الابتكارات في مجال تقانة المعلومات تزداد وتظهر جليا إلا أن القليل من المنظمات كانت قادرة على الاستفادة من تقانة المعلومات في الحفاظ على مكانتها الرائدة في مجال صناعاتها.

ثالثا : الإسهامة التي قدمها البحث الحالي

ساهمت الدراسات السابقة والنتائج التي توصلت لها والتوصيات التي جاءت بها في أن تكون حجر الأساس لبناء الجانبين النظري والعملي لهذا البحث الذي جاء مكملاً لتلك الدراسات ومتميزاً عنها من خلال بيان عدد من الاستراتيجيات التي بالإمكان تطبيقها للحد من الفساد الاداري والمالي وبين تحقيق الإصلاح الإداري والقضاء على الفساد الى جانب اختلاف بيئة التي طبقت بها الدراسة الحالية، وذلك من خلال تنظيم استبيانه وزعت على العاملين في عدد من دوائر محافظة بابل (عينة البحث)

المبحث الثاني // الاطار العام لتقانة المعلومات

اولا: تعريف تقانة المعلومات

يعود مصطلح التقانة لكلمة لاتينية (Technology) ويرى البعض أن الجزء الاول من الكلمة مشتق من المفردة (Technique) ومن ثم يترجمها الى العربية الى تقنية أو تقنيات وهي تعني العلم التطبيقي أو الطريقة الفنية لتحقيق غرض معين، او جميع الوسائل المستخدمة لتوفير كل ما هو ضروري لرفاهية المجتمع (قندلجي،٢٠٠٣:٣٣١)، وإن كلمة التقنية لتعني علم الحرف الصناعية (Wyld , Not date ,1244) وهي العلم التطبيقي أو طريقة فنية لتحقيق غرض عملي وتشمل جميع الوسائل المستخدمة لتوفير كل ما هو ضروري لمعيشة الناس ورفاهيتهم (بعلبكي ،٢٠٠٥ : ٩٥٤). ومن هنا فإن لفظ التقنية يشير بصفة عامة إلى عملية تطبيق العلم وتوظيفه لتحقيق أغراض عملية تسهم في توفير الحاجات الضرورية للمجتمع

ولقد تعددت التعريفات التي تخص تقانة المعلومات، ومن بين التعريفات تلك التي تنص على انها تصميم أو تطبيق أو دعم ادارة انظمة المعلومات المعتمدة على الحاسوب خصوصا في مجال تطبيق البرامج والمعدات المادية للحاسوب ومعالجة البيانات والحزم البرمجية والاتصالات والشبكات بأنواعها (الطائي،٢٠١٠:٧)، ويمكن تعريف التقانة بأنها تلك التي تعتمد على استخدام الحاسوب والوسائل المتطورة الاخرى في معالجة البيانات التي يتم الحصول عليها من اجل تحقيق سرعة في معالجتها وتخزينها واستردادها وتحويلها الى معلومات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب (الحسبان،٢٠٠٩:٨٩)، ويمكن وضع تعريف آخر لتقانة المعلومات بأنها الاجهزة والمعدات والادوات والاساليب والوسائل التي استخدمها الانسان ويمكن ان يستخدمها مستقبلا في الحصول على المعلومات الصوتية، والمصورة والرقمية وكذلك معالجة تلك المعلومات من حيث تسجيلها وتنظيمها وترتيبها وخزنها وحيازتها واسترجاعها وعرضها واستنساخها وبثها وتوصيلها في الوقت المناسب لطالبيها وتشمل كل من تقانة التخزين والاسترجاع وتقانة الاتصالات (الجاسم،٢٠٠٥:١٥) .

تأسيسا لما سبق نرى ان تقانة المعلومات هي مجموعة من الأجهزة والأدوات المستعملة في إدخال ومعالجة وخزن البيانات واستردادها وتحويلها إلى معلومات، ومن ثم تحويل المعلومات إلى معرفة لاستعمالها في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

ثانيا: اهمية تقانة المعلومات

تنحصر أهمية تقانة المعلومات في (حديد،٢٠٠٣:٥) :

١. القضاء على جميع حواجز الوقت في عالم الصناعة ،والمال، والاعمال، والتجارة.....وغيرها ،ففي ظل تقانة المعلومات نجد أنه اصبح بالإمكان عقد الصفقات خلال ثوان وفي اي وقت عن طريق الانترنت أو أجهزة الحاسبات الالكترونية أو غيرها من معدات التقنية الحديثة.
٢. في ظل استخدام تقانة المعلومات يمكن التوسع في استخدام شبكات الكومبيوتر الذي من شأنه السماح بالاتصال المباشر بين أجهزة الحاسوب بعضها ببعض بما يسمح تبادل المدخلات والمخرجات خلال تلك الشبكة.
٣. أن اي تطور في تقانة المعلومات جاء لتلبية التطورات الاقتصادية والاجتماعية واتساع نطاق الاهداف خدمة لأصحاب المنظمة أو خدمة لعموم شرائح المجتمع.
٤. يؤدي استخدام تقانة المعلومات إلى تحسين جودة العمل من خلال اتباع اساليب التقانة الحديثة خصوصا الدقة العالية وخفض التكاليف واختصار الوقت وتقليل المخاطر المتعلقة بالتوسع الارتجالي للمعلومات والبيانات.
٥. المساهمة في امكانية ايجاد منتجات أو خدمات جديدة.
٦. تحسين قرارات ادارة التشكيلات المنظمية من خلال توفير المطلوب من المعلومات بالوقت والنوعية المناسبين.

ثالثا: مكونات تقانة المعلومات

تعد تقانة المعلومات من أهم الثورات التكنولوجية الحديثة والتي انتشرت واستعملت في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية ،وتساهم ثورة المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية بشكل عام، وان مفهوم تقانة المعلومات هو مفهوم واسع وشامل ويشير إلى أنتاج المعلومات وتوصيلها وهذه المكونات هي المكونات المادية والمكونات غير المادية وتقنيات التخزين وتقنيات الاتصالات، والشكل(١) يوضح المكونات المادية والمكونات غير المادية لتقانة المعلومات.

شكل (١) المكونات المادية وغير المادية لتقانة المعلومات

المصدر :

(الشريدة ، 2010 ، 22) بتصرف الباحث

في حين حدد بعض الكتاب المكونات الرئيسية للتقانة المعلومات بانها تتكون من الحاسوب ،الاتصال، اللغات، والروبوتات (Morton, 1989: 36)، ويرى البعض أن تقانة المعلومات هي ثلاث مكونات تتمثل في الشق المادي الشق الذهني والاتصالات ويتكون الشق المادي من معدات الكمبيوتر والتحكم الديناميكي والانترنت. أما الشق الذهني فيتكون من البرمجيات والذكاء الصناعي . أما تكنولوجيا الاتصالات فقد بدأت بالأسلاك النحاسية وبعدها الألياف الضوئية وبعدها اللاسلكية والبعيدة والخلوية (الحسنية، ٢٠٠٦ :٨٩).

رابعا : ايجابيات وسلبيات تقانة المعلومات

١- **الايجابيات** :بسبب التطور التكنولوجي الذي حدث في العالم ، والذي انعكس بدوره على حياة الانسان الاجتماعية، والثقافية وعلى نشاطات الأعمال التي يقوم بها سواء داخل المنظمات او خارجها ، والتواصل مع الاخرين في توافر الوقت والجهد والمال ، فقد ادى ذلك الى زيادة حجم المنظمات مع وجود الكم الهائل من المعلومات، ورغبة المنظمة في تحقيق ميزة تنافسية على بقية المنظمات ومن اهم الايجابيات (Brien, 2000:7) :

أ- سهولة الاستخدام من خلال المعالجة التي يقدمها الحاسوب ، لأنه يكون اكثر دقة واقل كلفة من الافراد .

ب- سهولة التخزين للملفات الالكترونية وسرعة استرجاع البيانات وبتكلفة أقل من الورق .

ج- سرعة الاتصالات من خلال الرسائل الالكترونية ، والتشارك في المعلومات وبكلفة قليلة.

وفي نفس السياق يمكن أضافة مميزات اخرى أبرزها(Laudon& Laudon, 2007: 6):

أ- سهولة نسخ المعلومات وارسالها .

ب- مرونة وسهولة تحرير المعلومات وتغييرها بسرعة كبيرة ، وكذلك القيام بعملية الاضافة والحذف .

ج- زيادة كفاءة العاملين في الجانب التكنولوجي اذ برز المصممن والمبرمجن ومحللو النظم.

وعلى الرغم من الاتفاق على ما تتمتع به تقانة المعلومات من أهمية ودور بارز في المنظمات الا ان هناك تفاوت في درجة تطور النظام من منظمة لأخرى ، تبعاً لإمكانياتها المادية او الثقافية (Ryker&Noth , 2010 : 44) .

٢- **السلبيات** :يواجه استخدام التكنولوجيا الحديثة من قبل المنظمات العديد من المشاكل والأثار السلبية ابرزها (جلال ، 2006 : 71) :

أ- قلة عدد الأفراد الذين يمتلكون الخبرة في مجال التكنولوجيا .

ب-ضعف البنية التحتية في المنظمات ، فيما يتعلق بالأجهزة والمعدات التكنولوجية، وشبكات الاتصال وتقنياته ولاسيما في الدول العربية والنامية .

وفي نفس السياق حددت الأثار السلبية بالاتي (نصر، 2004: 1-2):

أ- تسمح للكثير من المواقع الافتراضية لبعض المنتفعين والمستثمرين لهذه الثروة من التلاعب بالحقائق التاريخية .

ب- خرق حرمة الأشخاص والتنظيمات عن طريق الدخول لملفاتهم الخاصة ومعرفة أدق التفاصيل عنهم .

ج- تهديد للمجتمعات ودخول نوع جديد من الحروب ، وهي حروب المعلوماتية .

خامساً :- أساليب وقدرات تقانة المعلومات

إنّ أساليب وقدرات تقانة المعلومات لم تولد من فراغ ولكن هناك جملة من المقدمات التي أدت الى بروز هذه الاساليب ومنها :

أ-**التطور التكنولوجي** :غير المسبوق الذي مس مختلف نواحي الحياة و خاصة المتعلقة منه بالجانب المعرفي إذ لتقانة المعلومات تأثير واضح في النمو الاقتصادي ويلاحظ إنه يمكن تطبيقها على نطاق واسع وفي ظروف مختلفة (العتيبي، 18:2010) .

ب- التطور الاقتصادي طويل الامد : قادت تطورات تقانة المعلومات لمورد المعلومات لعهد جديد، فالبنية الاقتصادية منذ مراحلها الزراعية والصناعية واعتمادها على الطاقة الطبيعية والجهد العضلي والطاقة المولدة ، وبعد ذلك عصر المعلومات والذي تعود فيه الأهمية القصوى فيه للمعلومات والمعرفة فهو يعتمد بصورة أساسية على المعلومات وشبكة الحاسبات ونقل البيانات (عبد الهادي ، 2000 : 19) .

ج- ظاهرة تفجر المعلومات : حيث تُعد أهم حدث تميز به عصر المعلومات ، الى أتساع المجال الذي تعمل فيه ليشمل كافة مجالات النشاط البشري بحيث تحول نشاط المعلومات الى "صناعة" اصبح لها سوق لا يختلف كثيرا عن باقي الاسواق في العالم (مكاوي ، 1997: 29) .

ومما لاشك فيه أن التركيز على استخدام الأساليب الحديثة لتقانة المعلومات قد غير الكثير من المفاهيم والممارسات الإدارية سواء كانت محلية أو عالمية كما أسهمت في كسر الحواجز التقليدية لنجاح الأعمال الاستراتيجية. ولعل من أهم القدرات الرئيسة لتقانة المعلومات هو مساعدتها على (عصفور,30:2009) :

- ❖ **كسر حاجز الوقت** :أن استخدام تقانة المعلومات في توصيل المعلومة لمستخدميها قد وفر كثيرا من الوقت عن كل أشكال التوصيل والحصول على المعلومات .
- ❖ **كسر الحواجز الجغرافية** : أصبح العالم كله مجالاً واحداً متسعاً أمام الأعمال الإدارية حيث تمكن شبكات الاتصال عن بعد من الاتصال بمعظم الأفراد في كل مكان في العالم أي كانت المسافة أو اللغة المستخدمة.
- ❖ **كسر حواجز التكلفة** : عملت شبكات الاتصال على تقليل تكاليف تشغيل وإدارة الأعمال بالنسبة للمنظمة سواء بالاستعانة بشبكات اتصال داخلية تسهل من أداء الأنشطة الإدارية المختلفة وتقلل من تكاليف تشغيلها أو شبكات عن بعد في مناطق الأعمال المختلفة وبذلك يمكن تخفيض تكاليف (الخدمات المقدمة ، التوزيع، التسويق، تكلفة النفاذ للأسواق، فتح أسواق جديدة) .
- ❖ **كسر الحواجز الروتينية أو الهيكلية** : وذلك بتسهيل الاتصال بالعملاء والموردين وسهولة تداول واتخاذ القرارات بأشكالها كافة فيما بين الفروع المختلفة للمنظمة، فضلا عن كونها عملت على دعم الابتكارات في مجال تداول الخدمات والنفاذ إلى الأسواق .
- ❖ **المساهمة في إعادة تصميم العديد من مراحل الأعمال** :تساهم تقانة المعلومات في إعادة تصميم العديد من مراحل وخطوات العمل لخلق تحسينات في التكاليف، الجودة، مستوى أداء الخدمة التأمينية، مما يؤدي الى الحصول على أكبر حصة سوقية ممكنة وخلق ميزة تنافسية قوية.

المبحث الثاني // الفساد الاداري والمالي مدخل نظري

إن لظاهرة الفساد الإداري والمالي أثاراً خطيرة ليست فقط في البناء الاقتصادي والتنموي بل في قيم المجتمع، فالفساد يذهب بالمنظمات بعيداً عن أهدافها ويجعلها تنحرف عن الأهداف التي أُنشئت من أجلها خدمةً للصالح العام ويوجهها نحو تحقيق منافع خاصة ، وما يترتب على هذه الظاهرة من سوء استغلال للوظيفة العامة واستغلال النفوذ بشكل يؤدي إلى الحصول على الكسب غير المشروع ومع بقاء هذه الظاهرة لا يمكن استغلال الموارد المادية والبشرية أفضل استغلال بما يحقق الأهداف التي تسعى المنظمات الى تحقيقها.

اولا :تعريف الفساد الإداري والمالي :

الفساد في اللغة هو نقيض الإصلاح ، فالفساد هو الخراب ، والمفسدة خلاف المصلحة ، وفسد العقد : بطل ، وفسد الرجل : جاوز الصواب والحكمة ، وأفسد الرجل الشيء : جعله فاسدا ، والفساد بشكل عام يعني التلف والعطب ويقال فسد الشي إذا لم يعد صالحا والفساد هو مصطلح مضاد للنزاهة (لوج ،٢٠٠٨: ٧).

وعرفت منظمة الشفافية الدولية[1] الفساد الإداري على أنه إساءة استعمال السلطة لأغراض خاصة (حماد،٢٠١٢: ١٢) ، والتعريف يركز على تحقيق المكاسب المالية وغير المالية لتعزيز السلطة الإدارية، كما ينظر الى الفساد الاداري بأنه النشاطات التي تتم داخل جهاز إداري حكومي التي تؤدي فعلا إلى صرف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي الذي يمثل طلبات الجمهور والمصلحة العامة لصالح أهداف خاصة سواء أكان ذلك بصيغة متجددة أم لا ، وسواء أكان ذلك بأسلوب فردي أو جماعي منظم (باش ، ٢٠٠٢ : ٢٠٣) ، يتضح ان التعريف يركز على النشاطات التي يتم القيام بها من اجل الانحراف عن تحقيق الوحدات الحكومية لأهدافها .

اما الفساد المالي فيعرف بانه مجمل المخالفات المالية ومخالفة القوانين المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، كظاهرة استغلال الوظيفة العامة لتحقيق المصالح الشخصية وظاهرة الإسراف في استخدام المال العام، التي تأخذ أشكالاً وصوراً متعددة أكثرها انتشاراً هي تبديد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثاث والمعدات غير الضرورية والرواتب والأجور المدفوعة للمرافقين والحراس من غير حاجة حقيقية، فضلاً عن الإسراف في استخدام السيارات الحكومية في الأغراض المنزلية والشخصية، ومخالفة التعليمات التي تصدرها

أجهزة الرقابة المالية المختلفة (عبد العزيز،٢٠٠٧: ١٢٤)، يتضح ان التعريف يركز على المخالفات المالية ومخالفة القوانين والتعليمات ، وينظر الى الفساد المالي بأنه ذلك السلوك غير القانوني المتمثل في هدر المال العام أعمال السمسرة في المشاريع وتجارة السلاح ويتخذ هدر المال العام صوراً عدة أهمها (الشمري والفتلي،٢٠١١: ٢٩-٣٠)

١- اختلاس المال العام كتضخيم قوائم الإنفاق العام لصالح أفراد أو طبقات معينة.

٢- المتاجرة عن طريق الوظيفة كان يقوم الموظف العام بأخذ رسوم مقابل خدمة تقدمها الدولة مجانا للمواطنين أو يزيد على الرسم المقرر للحصول على الأرباح وتسمى هذه الحالة أيضا (الغصب) وذلك لأخذ الموظف ما ليس حقه أو حق الجهة التي يعمل بها.

٣- التزييف والتزوير في العملة.

تأسيسا لما سبق يمكن القول أن الفساد المالي والاداري ما هو الإ سلوك غير طبيعي وانحراف عن القيم الإنسانية والمبادي الأخلاقية من خلال ارتكاب المخالفات المالية ومخالفة التشريعات والقوانين واساءة استخدام السلطة من اجل تحقيق منافع خاصة والحاق اضرار بالمال العام والذي يمثل انحرافاً عن السلوك المعهود والمتمثل بالصدق والأمانة .

ثالثا: أنواع الفساد الإداري والمالي :

[1] منظمة الشفافية الدولية، وقد تأسست عام ١٩٩٣، هي منظمة غير حكومية ينصب عملها في كبح الفساد. تضم حالياً فروعاً في تسعين دولة، وأمانتها العامة في برلين في ألمانيا.

تختلف أنواع الفساد الإداري والمالي على وفق الزاوية التي ينظر له منها فهناك من يرى بان أنواع الفساد تختلف بحسب الحيثيات المرتبطة بها وكما يأتي:

١- أنواع الفساد من حيث الانتشار (مهدي ، ٢٠١١ : ٤٥):

أ- **الفساد الدولي:** هذا النوع يأخذ مدى واسعاً وعالمياً يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليها (بالعولمة) بفتح الحدود والمعابر بين البلاد وتحت مظلة الاقتصاد الحر ونظامه.

ب- **الفساد المحلي:** وهو ينتشر داخل البلد الواحد في منشآته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود.

٢-الفساد بحسب الانتماء إلى القطاع (عبود ، ٢٠١١ : ٤٤):

أ- **الفساد في القطاع العام:** ويعد هذا النوع أشد عائقا للتنمية على مستوى العالم وذلك كونه يمثل استغلالا للمنصب العام واستغلال الأدوات السياسية والصلاحيات في تحرير الأنشطة مع تحويل غاية المسؤولية الى مكاسب شخصية عن طريق الاختلاس أو سرقة أموال الدولة أو الرشوة.

ب-**الفساد في القطاع الخاص أو المختلط:** وهو واسع الانتشار يحكم اتساع القطاع الخاص والمختلط وتأثيره واضح في تغير السياسات الحكومية وهو يمثل أسلوباً في تسيير المعاملات الرسمية أو غير الرسمية.

رابعا: مظاهر الفساد الإداري والمالي

هناك عدد من الممارسات التي تعبر عن ظاهرة الفساد الإداري والمالي وعادة ما تكون متشابهة ومتداخلة ويمكن تقسيم هذه الممارسات إلى مجاميع عدة وعلى وفق الاتي:

المجموعة الأولى: الانحرافات السلوكية

أ- **سوء استعمال السلطة:** يلجأ أصحاب المناصب الرفيعة والعليا إلى استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب مادية فهم يتحولون مع مرور الوقت إلى رجال أعمال أو شركاء في التجارة إلى جانب كونهم مسؤولين حكوميين يصرفون جل اهتمامهم للبحث عن طرائق وأساليب تمكنهم من زيادة حجم ثرواتهم الخاصة على حساب الاهتمام ببرامج التنمية وتحقيق قدر من الرفاهية الاجتماعية (ابن علي، ٢٠٠٥: ٢)

ب- **الوساطة:** تشير الى محابة شخص أو جماعة معينة بغض النظر عن الكفاءة ودرجة الالتزام بأصول العمل (عبد الله،٢٠١١: ١٩)

ج- **المحسوبية:**إمرار ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق أو الأقاليم أو العوائل المتنفذة) عن طريق نفوذهم من دون استحقاقهم لها أصلا .

المجموعة الثانية: الانحرافات المالية.

أ- **الاختلاس:** وهو سوء استخدام الأموال المعهودة الى شخص معين أو التصرف بها بشكل غير قانوني وتغطية هذا التصرف عن طريق التلاعب في الدفاتر والسجلات المحاسبية. وللاختلاس طرق متنوعة منها (الغزاوي ، ٢٠٠٨ : ٤٢):

- الاختلاس النقدي :وهو التصرف بشكل غير قانوني بالنقد الذي تملكه المنشأة.
- التلاعب أو التضليل بغية الحصول على منافع شخصية أو إيذاء طرف آخر.

ب- **الاعتداء على المال العام:** عن طريق الحصول على إعفاءات ضريبية وجمركية أو تراخيص لأشخاص أو شركات بشكل غير قانوني ومن دون وجه حق، كما تم في حالات أخرى أخذ أموال عامة تحت مسميات إعانات أو مساعدات مباشرة وغير مباشرة ومن دون وجه حق (كلاب وآخرون، ٢٠٠٦: ٢)

ج- **غسل الأموال:** تعد من الجرائم الاقتصادية التي تتعلق بالأنشطة الاقتصادية غير المشروعة ،وان أسباب تفشي ظاهرة غسيل الاموال ، الفساد الاداري الذي ينتج عن تقاضي المسؤولين والموظفين المبالغ غير القانونية وعمولات مقابل تراخيص معينة في مجال الاستثمار والمقاولات والاستيراد والتصدير وغيرها (جاسم،٢٠١١: ١٨)

٢- المجموعة الثالثة: الانحرافات الجنائية.

أ- **الرشوة:** عرفت بأنها أخذ الموظف قدراً من المال في مقابل تقديم خدمات للآخرين وتعد من الأشكال الصريحة لجرائم الفساد (السالم،٢٠٠٩: ٧)

ب- **الاحتيال (النصب):**وهو صورة أخرى من صور الفساد المالي والإداري وتستخدم جريمة الاحتيال هنا للحصول على منافع شخصية تدر على مرتكبيها من خلال تجاوز القوانين والعبور من خلالها بشكل خال من المسؤولية باستعمال آلية الاحتيال (الشيخ داود ، ٢٠٠٨: ٥)

ج- **التلاعب** : هو تحريف محدد للحقائق لغرض حرمان شخص من امتلاك قيمة ما وعلى هذا فان التلاعب يعد احياناً جريمة بحد ذاته وغالباً ما يعد عنصراً من عناصر الجريمة مثل احراز الاموال من خلال الدعاوى الزائفة او الانتحال وهو الخداع المتعمد لجعل شخص معين يتخلى عن ملكيته له او حق قانوني معين (مهدي، ٢٠١١ : ٤٩)

اما التلاعب من الناحية المحاسبية فأنه التضليل بنية الغش او ايذاء طرف اخر يرتبط بالتلاعب العادي أي اساءة عرض البيانات وتعمد اخفاء الحقائق المهمة لغرض دفع فرد اخر لأداء او عدم اداء شيء ما على وفق رغبته او الغش في الافصاح عن حقائق مهمة نسبياً بحيث يضلل الفرد عن طريق الغش والخداع في المطالبة بحقه في الاصول او جعله يدخل عقد غير مرضي (kohler, 1983 : 201)

٣- المجموعة الرابعة: الانحرافات التنظيمية (الشمري والفتلي، ٢٠١١ : ٥١):

أ- **التراخي وعدم احترام أوقات العمل:** عندما يتصرف موظف بعدم مسؤولية تجاه الوقت أو بحسب تفضيل العلاقات فأنه بذلك يصرف وقتا هو ملكا للدولة فيلحق الضرر بالمراجعين من خلال سرقته وقتهم وتأخير انجاز .

ب- **عدم تحمل المسؤولية** : إن تخوف الموظفين وعدم تحملهم المسؤولية يدفعهم إلى تجزئة إجراءات المعاملة الواحدة بين أشخاص عدة لاعتقادهم إن زيادة عدد متخذي القرار يتناسب عكسيا مع احتمال التعرض للمسؤولية.

ونستنتج مما تقدم بأن هناك مظاهر متنوعة للفساد الاداري والمالي تندرج تحت مسميات مختلفة منها التزوير والغش الذي يمارس من خلال تسجيل عمليات وهمية أو تحرير مستندات وهمية والإهمال والتقصير في العمل واستخدام أساليب خاطئة في الحكم الناتج عن عدم دراية وعدم الإلمام والخبرة في أمور العمل وبالتالي يؤدي إلى هدر المال العام والإضرار بالاقتصاد الوطني، ويوضح الشكل الاتي مظاهر الفساد الاداري والمالي:

الشكل (٢) مظاهر الفساد الإداري والمالي

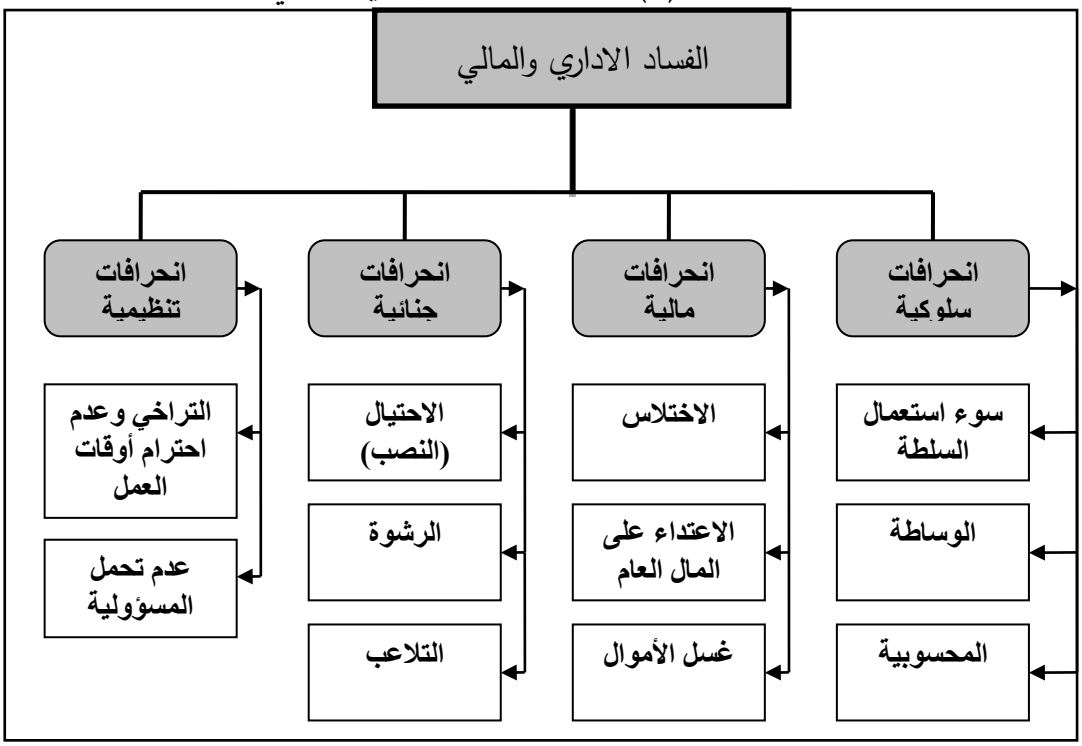

المصدر: إعداد الباحث

خامسا: أسباب الفساد الإداري والمالي :هناك جملة من الأسباب المتنوعة التي تؤدي إلى شيوع الفساد الإداري والمالي وعلى وفق الاتي:

١- أسباب اقتصادية : تتمثل في :

أ- ضعف أداء الدولة الاقتصادي للدولة إذ أن معظم العمليات الاقتصادية تتم عن طريق صفقات تجارية مشبوهة يحتل الفساد المالي فيها حيزاً واسعاً (عبد العزيز:٢٠٠٨: ٥).

ب-ضعف الاستثمار وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج وقلة فرص العمل وزيادة مستوى البطالة والفقر.

ت-تدني رواتب الموظفين وسوء توزيع الموارد(نوري، ٢٠١٠: ٤) .

٢- أسباب سياسية: تتمثل في :

أ- غياب القدوة الأساسية، أي ضعف الإرادة لدى القادة السياسيين في محاربة الفساد نظرا لانغماسهم أو البعض منهم بقضايا فساد أو عدم تفعيلها لإجراءات الوقاية من الفساد وتعميق ما يسمى بثقافة النزاهة وسيادة القانون.

ب–تفشي البيروقراطية الحكومية والمغالاة في مركزية الإدارة الحكومية.

ث–ضعف أداء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية (الشمري والفتلي،٢٠١١: ٤٠–٤٢)

ج– حصول فراغ في السلطة ناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة (التميمي ،٢٠٠٥: ٣).

ح– غياب الحريات العامة وتحجيم مؤسسات المجتمع المدني وضعف الإعلام والرقابة(نوري ، ٢٠١٠ :٤)

٣– أسباب اجتماعية وثقافية: وتتمثل بالاتي (حجازي، ٢٠٠١ : ٢٤):

أ– تعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها.

ب–نمط العلاقات والأعراف والوعي بين أفراد المجتمع.

ج– انخفاض عدد الذين يطالهم القانون بتهمة الفساد على الرغم من تفشي هذه الظاهرة.

ويرى بعض الباحثين إن الفساد يعود في الغالب إلى سببين رئيسين (عبود،٢٠١١: ٦٥–٦٤):

- الرغبة في الحصول على منافع غير مشروعة.
- محاولة التهرب من الكلفة الواجبة.

وفي السنوات الاخيرة تزايد الاهتمام بظاهرة الفساد ويعود ذلك لعدد من الأسباب أهمها (اليوسف، ٢٠٠٢: ٢٥٨):

- ✓ انفتاح الدول على بعضها البعض الأخر وتزايد حجم المعلومات وتعدد وسائل نقلها.
- ✓ زيادة عدد الدول التي انتهجت الديمقراطية مما يعني زيادة في درجة المساءلة للمؤسسات العامة والخاصة فيما يتعلق بكيفية استغلالها موارد المجتمع.
- ✓ توسع دور الدولة بفرض ضرائب أو القوانين أو و زيادة الإنفاق مما زاد في مستويات الفساد.
- ✓ انخفاض حجم الهبات المقدمة من الدول الغنية الى الدول الفقيرة وتزايد القروض بدلا منها مما يتطلب التأكد من مصداقية ونزاهة وقدرة حكومات الدول المقترضة على تسديد هذه القروض مستقبلا.

٤– **البيئة الادارية** : تتمثل في (عبود، ٢٠١١ : ٧٩):

أ–القصور في تطبيق القوانين واللوائح في أجهزة الدولة وعدم اتباع القواعد القانونية الواردة بها أو تضارب وتعارض نصوصها.

ب– الزيادة في اعداد الموظفين العاملين بالجهاز الاداري للدولة بما لا يتناسب مع الأعباء الملقاة عليهم.

ت– ضعف عناصر الرقابة الداخلية في المؤسسات والاجهزة الحكومية وعدم قيامها بالدور المنوط بها.

ث– التساهل وعدم اتخاذ الاجراءات القانونية الواجبة في حالة ارتكاب المخالفات ويرجع ذلك الى ضعف السلطات المخوّلة للمسؤولين في ردع المنحرفين.

٥– **اسباب القانونية** : تتمثل في سيادة بعض القوانين والصلاحيات التي تمنح مسؤوليات وصلاحيات مباشرة، وعدم وضوح النظام الضريبي مع انعدام شفافية القوانين والاجراءات الضريبية، فضلاً عن عدم

استقرار البيئة القانونية والتشريعية التي تحكم المؤسسات الحكومية، وعدم شفافية القوانين والتشريعات المتعلقة بالفساد.

٦- **أسباب تنظيمية** : تتمثل في عدم وجود هيكل تنظيمي جديد، وعدم وضوح الاختصاصات والمسؤوليات وعدم وضوح العلاقات الوظيفية، وعدم استقرار القيادة الادارية وتغيرها باستمرار، وعدم وجود دليل تنظيمي للشركة كل هذا يؤدي إلى تفشي السلوك اللاأخلاقي في المنظمة ، فضلا عن افتقاد عدد من المنظمات إلى الآليات الاجتماعية التي تضمن ولاء العاملين له، ولذا تنحرف مواردها بعيدا عن أهدافها باتجاه الاغراض الشخصية للأعضاء والتنظيمات الاجتماعية التي يشكلون جزءاً منها(Bayart, 1993: 341) .

تأسيسا على ما سبق يتضح ان هناك العديد من الاسباب ادت الى الفساد الاداري والمالي منها اسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وادارية وتنظيمية ومهما اختلفت الاسباب فان السبب الرئيسي للفساد ضعف المحاسبة والمساءلة الفاعلة وعدم توافر نظم محاسبية وتدقيقية ونظم معلومات كفؤة يساعد على متابعة الاموال وظهور الانحرافات والتي لها آثار سلبية على استغلال الموارد العامة ، مما ينعكس على ضعف في ايرادات الدولة وزيادة الأعباء او النفقات العامة والتأثير على مستوى أداء الدولة ، الامر الذي يتطلب معالجة الفساد والحد منه والذي يعد عاملاً اساسيا في رفع كفاءة استغلال الموارد المادية والبشرية وتحقيق الاهداف التنموية للدولة ، مما يتطلب وضع السياسات واليات المناسبة من حيث تنمية المؤسسات القانونية والرقابية والاعلامية والتربوية ، والإصلاحات الادارية، فضلا عن الاهتمام باستخدام تقانة المعلومات واستخدام الحكومة الالكترونية وغيرها، ومن اهم المعوقات التي تواجه استخدام تقانة المعلومات في العراق تتمثل في :

- التشريعات القانونية بشان التجارة الالكترونية والبنوك الالكترونية، حتى الآن لم يصدر قانون التجارة الالكترونية في العراق علما قد صدر في بعض البلدان العربية مصر، والبحرين والإمارات وغيرها مما يفقد التجارة الالكترونية إطارها القانوني والتنظيمي.
- ضعف البنية التحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات مما يؤدي ضعف شبكة الإنترنت والهاتف النقال و ارتفاع كلفة الوصول إلى شبكة الإنترنت، العامل المهم في نجاح نتاج ثورة المعلومات التجارة الالكترونية والبنوك الإلكترونية.
- ضعف الوعي لما يمكن أن توفره تقانة المعلومات والتجارة الإلكترونية والبنوك الالكترونية من خدمات في مجال التبادل التجاري، والافتقار إلى ثقافة مؤسسات أعمال منفتحة على التغيير والشفافية.
- الافتقار إلى نظم الدفع والتحويل المصرفي التكنولوجية الحديثة الذي يمكن في دورها أن تدعم الصفقات التجارية المتبادلة عبر القارات التي تجرى على شبكة الإنترنت.
- المقاومة الثقافية للتجارة الإلكترونية والبنوك الالكترونية على شبكة الإنترنت.

- انخفاض مستوى الدخل للفرد في العراق يضعف من الاستفادة الكبيرة لخدمات الانترنيت والتجارة الالكترونية.
- ضعف المبادرات الفردية للشركات ومنظمات المجتمع المدني بأهمية استخدام التجارة الالكترونية والبنوك الالكترونية وتوعية المجتمع في هذا الجانب الحيوي والمهم.
- ضعف مستوى اللغة الانكليزية بين المواطنين والشركات على المستوى الدولي والتي تستخدم اللغة الانكليزية في لغة التراسل والاتفاقيات.
- عدم وجود مدينة للأنترنت التكنولوجية في بغداد أو البصرة أو اربيل لتوفير الخدمات في مجال التجارة الالكترونية والبنوك الالكترونية

المبحث الرابع // استخدام استراتيجيات تقانة المعلومات في الحد من الفساد الاداري والمالي

أن مواجهة الفساد عملية صعبة تتطلب جهوداً كبيرة وخطط وإجراءات طويلة الأمد ويعود هذا للأسباب عديدة منها أن الفساد كان موجودا منذ القدم وأنه كان يتجدد في مجالاته وأشكاله وآثاره من فترة إلى أخرى، وتعددت أساليب مواجهة الفساد المباشرة الأساليب الوقائية وهي الأفضل والأرخص تكلفة والأساليب العلاجية ، ويشكل عام فإن تغير أشكال وصور الفساد تستلزم تغير أساليب ووسائل محاربته ومقاومته وتجدد هذه الأساليب او اليات وتطورها لمواجهة الظاهرة الفساد الإداري.

اولا : استخدام تقانة المعلومات كألية للحد من الفساد المالي والاداري : ان استخدام تقانة المعلومات يسهم في الحد من الفساد المالي والاداري من خلال :

١- السرعة في اداء الخدمات الى الزبائن الى جانب جودة تلك الخدمات.

٢- تبسيط الاجراءات وتقليل المعاملات بسبب توفر قواعد البيانات الى جانب وجود الاتصالات والشبكات مما يقلل من وقت الاداء انجاز معاملات الزبائن بعيدا الرشوة والمحسوبية.

٣- تقليل الاخطاء والمخالفات الى اقل ما يمكن نظرا لسهولة النظام ودقته.

٤- تقليل تأثير العلاقات الشخصية على انجاز الاعمال .

٥- تساعد من سرعة استرجاع البيانات والمعلومات المخزنة داخل ذاكرة الحاسوب أو على الاقراص وهذا يمكنه من إعادة النظر في بعض المعلومات.

٦- يساعد تطبيق نظام شبكة المعلومات الالكترونية [Inter – Net] في الرقابة على فروع المصارف الداخلية والخارجية .

٧- استخدام أنظمة لإدارة المعلومات لإيجاد الدليل على وقوع الفساد، إذ يمكن تتبع المعاملات الفاسدة من خلال التحاليل الإحصائية لعدد كبير من المعاملات والتي تساعد على اكتشاف الفساد .

ثانيا : استراتيجيات مكافحة الفساد الاداري والمالي: نتيجة لتزايد قلق المجتمع والدول من تنامي الكلف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للفساد الإداري والمالي مما دفعها إلى تكثيف جهودها لتنفيذ المزيد من

الإصلاحات بشكل فعال ومستمر من خلال دراسة لمشاكل الفساد واسبابه ، وقد وضعت العديد من الاستراتيجيات التي تعالج الفساد المالي والإداري والحد منه وهذه الآليات(عنبر، ٢٠١٢: ٤٣٧ –٤٣٨):

١- **الاستراتيجية السياسية** :مقاومة الفساد تنجح في ظل إقامه النظام الديموقراطي بمواصفاته العصرية وتداول السلطة عن طريق الانتخابات والفصل بين السلطات الثلاث واحترام حقوق الإنسان واعتماد الشفافية والمساءلة والرقابة ألا إن المنتقدون لهذه الرؤية يرون صعوبة تطبيق الديمقراطية بالمفهوم الغربي المتحيز في كثير من البلدان النامية لاختلاف الظروف البيئية وعدم توافر النضج السياسي علاوة على أن الديمقراطية فشلت في استئصال الفساد في بعض دول العالم الصناعي وتحولت إلى مدخل لممارسة الفساد

٢- **الاستراتيجية الاقتصادية** :أن الفقر وتدني مستويات الدخل وسوء الأوضاع المعيشية تساعد على إشاعة الفساد بأشكاله المختلفة ويرى المنتقدين لهذه الرؤية ان الرخاء والرفاهية قد تؤدي إلى اختلال القيم الايجابية كالنزاهة ، الصبر والتقشف في المجتمعات النامية ويحل محلها ثقافة الكسب السريع والاستمتاع بملذات الحياة وتزايد معدلات الاستهلاك للسلع الكمالية والترفيهية وهذا ما يفسر شيوع الفساد في المجتمعات المتطورة اقتصاديا وبين الفئات التي تمتلك رؤوس الأموال الكبيرة ومواقع القوة والنفوذ إذ تقوم الطبقة الرأسمالية بالسيطرة على السلطة وتوظيف أموالها وتحويل الدولة إلى سوق لاستثماراتها .

٣- **الاستراتيجية الإدارية:** تخفيف أعباء الحكومة ونقل الكثير من مهامها المتعلقة بإدارة المنظمة للقطاع الخاص والقطاع التعاوني لكي تتفرغ الدولة لمسؤوليتها السيادية الكبرى وكل ذلك سيؤدي إلى الحد من الفساد ، ألا أن هذه النظرة المثالية لم تنجح في دول العالم الثالث لان الفساد اخذ يلتف حول الأنظمة وأصبح النفوذ هم المحتكرين للموارد والمناقصات ويقومون بإنشاء المنظمات بأسماء أقاربهم وأصدقائهم ويتم ترسيه المشاريع عليها من دون مراعاة ضوابط الكفاءة الأمر الذي يعني أن التخصيص مجرد شعار وشكل وهمي لا يرتقي الى مستوى كفاءة القطاع الخاص في الدول المتقدمة وهذا بدورة يسهم في نشر الفساد الإداري والمالي ويسبب الكثير من صور الفساد .

٤-**الاستراتيجية الأمنية والقضائية** :تفعيل دور الأجهزة الأمنية والمحاكم وهيئات الادعاء العام وتعديل القوانين القديمة لتجريم الفساد واسترجاع الأموال التي تنهب بغير وجه حق إلا أن المنتقدين لهذه الاستراتيجية يرون ان الترهيب في ممارسة الفساد قد يساء استعماله وهذا قد يؤدي الى البلبلة وإثارة الذعر عبر نشر الفضائح والمبالغة وتصفية الحسابات الشخصية وتشويه سمعة بعض القيادات بالأجهزة الحكومية الأمر الذي يؤدي إلى أضعاف هيبة تلك الأجهزة وهيبة النظم السياسية ككل ، فضلا عن أن بعضهم يخشى من تحالف بعض شرائح المفسدين مع أعضاء هذه الجهات الأمنية والقضائية واختراق الجماعات المدنية والإصلاحية الأمر الذي يؤدي الى تشويه سمعة بعض صغار الموظفين وعدم وقوع الكبار النافذين في يد العدالة .

مما تقدم يمكن القول ان ظاهرة الفساد الاداري والمالي بالإمكان معالجتها والحد منها من خلال استخدام عدد من الاستراتيجيات ، والتي تعد عاملاً اساسيا في رفع كفاءة استغلال الموارد المادية والبشرية وتحقيق الاهداف التنموية ، مما يتطلب منح الفرصة لتبني السياسات الوقائية المناسبة من حيث تنمية المؤسسات القانونية والرقابية والاعلامية والتربوية والإصلاحات الادارية **ووضع اجراءات استراتيجية سريعة للحد من الفساد المالي تتمثل في :**

١-فتح حساب بنكي الكتروني لكل موظفي الدولة والمتقاعدين ولكل من يستلم مساعدة من الدولة في بنك موثوق وللحكومة دور متميز في ادارته من اجل معرفة حركة الاموال بين وزارات الدولة والمصارف .

٢- الشفافية في توزيع اموال الموازنة على الوزارات والمنظمات وعلى ان ترسل فقط عبر البنوك الالكترونية .

٣- تفعيل الضريبة في العراق ووضع ضوابط وقواعد التخمين دون الخضوع الى الاجتهاد الشخصي وتحديد حد ادنى للضريبة لبعض الشركات الصغيرة والمنظمات .

٤- تشخيص المنظمات والشركات الاكثر فسادا من خلال دائرة النزاهة كالمنافذ الحدودية ، الجمارك ، الموانئ ، ناقلات النفط ، التسجيل العقاري ، الضريبة ، القضاء وغيرها.

٥- توحيد المنظمات التي تتابع الرشوة والفساد بوزارة مهمة ذات صلاحية عالية كديوان الرقابة المالية . دائرة النزاهة ، المفتش العام وغيرها وتحويلها الى وزارة سيادية.

٦- ادخال التدقيق الالكتروني الى كافة الوزارات والمنظمات التابعة والمصاريف لأهميتها وموثقتيها ومنح مسؤولية هذه الاقسام في الوزارات والمنظمات والمصارف الى الكفاءات العلمية والوطنية المخلصة وطرد الفاسدين التي تحوم عليهم تهم الفساد.

٧- تفعيل التجارة الالكترونية والحكومة الالكترونية والبنوك الالكترونية بأسرع وقت في كافة المجالات الاقتصادية .

٨- تشجيع منظمات المجتمع المدني وتقديم الدعم المادي والمعنوي في محاربة الفساد المالي .

٩- منع التدخل الخارجي في البنوك والمصارف وسوق بيع العملة ، وان يكون لقسم مكافحة غسيل الاموال دور مهم لمتابعة السراق في الوزارات ومزوري الفواتير الكاذبة والمزورة .

١٠- ايجاد طرق واساليب لمعالجة ظاهرة الفقر المرتفعة جدا والفارق الطبقي في دخول المواطنين وظاهرة البطالة المتفشية في صفوف الخريجين.

المبحث الخامس // عرض نتائج الدراسة الميدانية

اولا : وصف مجتمع وعينة واداة البحث

١- **وصف مجتمع وعينة البحث:** يمثل مجتمع البحث العاملين في الدوائر الحكومية في محافظة بابل، وبلغ عدد الاستمارات الموزعة (٦٠) استمارة والاستمارات المعادة (٥٤) استمارة.

٢- **اداة البحث :** تم اعتماد الاستبانة كأحد الادوات المعتمدة في جمع البيانات وتضمنت الاستبانة جزئيين خصص الاول منها للمعلومات الديموغرافية لعينة البحث واختص الجزء الثاني بالمحاور الرئيسية لمتغيري البحث (تقانة المعلومات ، الفساد المالي والاداري) من خلال ثلاث مجموعات من الاسئلة.

٣- **الاساليب الاحصائية:** تم استخدام مجموعة من الاساليب الاحصائية ووفقا لبرنامج (SPSS) وكالاتي :(النسبة المئوية والتكرارات لوصف عينة البحث والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري) ، فضلا عن اختبار الفا كرونياخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ، واتضح ان معامل الثبات كان (0.8938)وهو معامل ثبات جيد، وتم اعتماد معامل ارتباط بيرسون لاحتساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة ، وكانت معاملات الارتباط ذات مستوى دلالة معنوية بلغت (0.05) ،فضلا عن قيمة (R) المحسوبة اكبر من قيمة (R) الجدولية عند درجة حرية (28) والتي تساوي (0.38) وعلية فان فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

٤- **تحليل خصائص وسمات عينة البحث:** احتوى الجزء الاول من الاستمارة جملة من الاسئلة المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لطبيعة الافراد المستجيبين للاستبانة والهدف من ذلك هو اعطاء انطباع يعزز من ثقة النتائج التي تم التوصل اليها، وكما في الجدول (١):

جدول (١) / الصفات والخصائص لعينة البحث

الفقرات	التكرارات	النسبة المئوية
الخبرة العملية لأكثر من ١٠ سنة	**٤٢**	**%٧٥**
الحاصلين على شهادة البكالوريوس	**٣٤**	**%٦٣**
لدية معرفة باستخدام الحاسوب والانترنت	**٤٦**	**%٨٢**

من الجدول يتضح ان عينة البحث الذين لديهم معرفة باستخدام الحاسوب والانترنت والتي تشكل احد اهم مكونات تقانة المعلومات نسبة عالية منها (٨٢%) .

ثانيا : نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها: خصص الجزء الثاني في اسئلة الاستبانة لمجموعة من الاسئلة صنفت الى ثلاث اتجاهات تختص باختبار فرضيات البحث:

١- **تحليل ومناقشة نتائج اختبار فرضيات البحث :** لغرض اختبار فرضيات البحث تم صياغة الاسئلة لثلاث محاور الاول يتعلق بتقانة المعلومات وتضمن (١٠) فقرة في حين تضمن المحور الثاني الفساد الاداري والمالي وتضمنت (٤) فقرات ، وتضمن المحور الثالث المعوقات التي تحول من دون تطبيق تقانة المعلومات ، علما ان مساحة المقياس تم تقسيمها كنسبة مئوية لكل درجة وكالاتي (اتفق تماما ١٠٠%-٨٠%، اتفق ٧٩%-٦٠% ،محايد٥٩%-٤٠% ،لا اتفق ٣٩%-٢٠% ،لا اتفق تماما ١٩%-صفر).

فرضية البحث الاولى :ويوضح الجدول (٢) نتائج اجابات عينة البحث للمحور الاول من اسئلة الاستبانة:

جدول (٢) /نتائج المحور الاول من الاستبانة

ت	الفقرات	الوسط	الانحراف	النسبة

		الحسابي	المعياري	المئوية
١	استخدام تقانة المعلومات يساعد في الحصول على منافع الوقت والجهد والسرعة في انجاز العمل	4.70	0.46	94.07 %
٢	ان استخدام تقانة المعلومات يساهم في تخفيض عدد العاملين	4.19	0.62	83.70 %
٣	ان استخدام تقانة المعلومات يساهم في تخفيض عدد المستندات اللازمة للعملية	4.22	0.57	84.44 %
٤	تعمل تقانة المعلومات على توفير المعلومات بشكل متكرر ومستمر بحيث يمكن للموظفين من اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب.	3.96	0.75	79.26 %
٥	تتوفر المعلومات بكمية كافية بما يسمح لموظف بالتقدير الجيد لمختلف المواقف.	4.26	0.65	85.19 %
٦	إنّ تطبيق تقانة المعلومات يساعد على معالجة عمليات الفساد الاداري والمالي	3.96	1.15	79.26 %
٧	تهتم إدارة المنظمات بمتابعة البرامج والأنظمة الحاسوبية ذات الصلة بأعمالها لتحقيق أفضل أداء .	3.93	0.87	78.52 %
٨	ان استخدام تقانة المعلومات يساهم في تخفيض الأخطاء المرتكبة في اثناء تنفيذ الاعمال	4.04	0.80	80.74 %
٩	ان استخدام تقانة المعلومات يساهم في جعل العمل اكثر سهولة	4.26	0.71	85.19 %
١٠	ان استخدام تقانة المعلومات يساهم في تخفيض وقت انتظار للخدمة	4.33	0.82	86.67 %
	اجمالي الفقرات	4.19	0.74	84%

يتضح من الجدول (٢) ان المتوسط الحسابي لأفراد عينة البحث لمحور تقانة المعلومات يبلغ (٤.١٩) ويمثل ما نسبته (٨٤%) من مساحة (لكيرت الخماسي) المستعمل فان النسبة المشار اليها انفا تقع في منطقة الاتفاق(٨١-١٠٠)% وعلى وفق ذلك تم قبول فرضية البحث الاولى من ان وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تقانة المعلومات والحد من الفساد الاداري والمالي ، ويمكن تحليل اجابات عينة البحث وعلى وفق اسئلة الاستبانة وكالاتي:

١- بلغت اجابات عينة البحث بخصوص استخدام تقانة المعلومات يساعد في الحصول على منافع الوقت والجهد والسرعة في انجاز العمل بنسبة (94.07%) باتجاه الاتفاق وبلغ قيمة الوسط الحسابي(4.70) وفي نفس الاتجاه وبنسبة (83.70%) وبمتوسط حسابي (4.19) واتفقت العينة على ان استخدام تقانة المعلومات يساهم في تخفيض عدد العاملين، ويرى افراد العينة ان تعمل تقانة المعلومات على توفير المعلومات بشكل متكرر ومستمر بحيث يمكن للموظفين من اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب وبنسبة اتفاق (79.26%) ومتوسط حسابي (3.69) .

٢- اتفق افراد عينة على إنّ تطبيق تقانة المعلومات يساعد على معالجة عمليات الفساد الاداري والمالي ونسبة (79.26%) ومتوسط حسابي (3.69)، كما ان نسبة (80.74%) من افراد العينة اتفقوا على ان استخدام تقانة المعلومات يساهم في تخفيض الأخطاء المرتكبة في اثناء تنفيذ الاعمال.

٣- اتفقت عينة البحث على ان استخدام تقانة المعلومات يساهم في جعل العمل اكثر سهولة وبنسبة (85.19%) وبمتوسط حسابي (4.26) ، وفي ذات السياق اتفقت العينة وبنسبة (86.67%) ان استخدام تقانة المعلومات يساهم في تخفيض وقت انتظار وبمتوسط حسابي (4.33).

فرضية البحث الثانية : ويوضح الجدول (٣) نتائج اجابات عينة البحث بخصوص الفساد المالي والاداري :

جدول (٣) /نتائج المحور الاول من الاستبانة

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
١	**تزداد حدة انتشار ظاهرة الفساد الإداري بتزايد منح الاستثناءات والصلاحيات الواسعة في اتخاذ القرارات**	**4.04**	**1.18**	**80.74 %**
٢	**أن عدم وجود عقوبات رادعة تجاه مرتكبي الفساد الإداري والتهاون في المسائلة والعقاب يؤدي إلى التمادي في ارتكاب الفساد الإداري.**	**3.96**	**1.21**	**79.26 %**
٣	**تبسيط أساليب العمل وجعلها أكثر مرونة يساعد على تقليل الفساد الإداري**	**4.04**	**0.93**	**80.74 %**
٤	**وضع آليات واضحة لإنجاز المعاملات وتحديد فترة زمنية لذلك ومعاقبة الموظف المسئول عن التأخير يساعد على تقليل الفساد الإداري.**	**4.22**	**0.50**	**84.44 %**
	اجمالي الفقرات	**٤.١**	**0.955**	**%٨١**

يتضح من الجدول (٣) ان المتوسط الحسابي لإجابات افراد العينة بلغ (٤.١) ويمثل ما نسبته (٨١%) من مقياس لكيرت الخماسي المستعمل ، فان النسبة المشار اليها انفا تقع في منطقة الاتفاق التام (100-81)%، وعلى وفق ذلك يتم قبول فرضية البحث الثانية وكالاتي:

1- بلغت اجابات عينة البحث بخصوص تزداد حدة انتشار ظاهرة الفساد الإداري بتزايد منح الاستثناءات والصلاحيات الواسعة في اتخاذ القرارات بنسبة (80.74%) باتجاه الاتفاق وبلغ قيمة الوسط الحسابي(4.04) وفي نفس الاتجاه وبنسبة (79.26%) وبمتوسط حسابي (3.96) اتفقت العينة على أن عدم وجود عقوبات رادعة تجاه مرتكبي الفساد الإداري والتهاون في المسائلة والعقاب يؤدي إلى التمادي في ارتكاب الفساد الإداري.

٢- يرى افراد العينة ان تبسيط أساليب العمل وجعلها أكثر مرونة يساعد على تقليل الفساد الإداري وبنسبة اتفاق (٨٠.٧٤%) ومتوسط حسابي (٤.٠٤) ، واتفق افراد عينة البحث ان وضع آليات واضحة لإنجاز المعاملات وتحديد فترة زمنية لذلك ومعاقبة الموظف المسئول عن التأخير يساعد على تقليل الفساد الإداري. ونسبة (٨٤.٤٤%) ومتوسط حسابي (٤.٢٢).

فرضية البحث الثالثة : يوضح الجدول (٤) نتائج اجابات افراد عينة البحث بخصوص وجود معوقات تواجه تطبيق تقانة المعلومات، والتي تنص على ان :

جدول (٤)/ نتائج المحور الثالث من الاستبانة

ت	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	ترتيب الاهمية
1	**تفعيل التجارة الالكترونية والحكومة الالكترونية والبنوك الالكترونية وتطبق أسرع وقت في كافة المجالات الاقتصادية .**	**4.19**	**0.91**	**83.70 %**	٤
2	**فتح حساب بنكي الالكتروني لكل موظفي الدولة والمتقاعدين ولكل من يستلم مساعدة من الدولة في بنك موثوق للحكومة دور متميز في ادارته،**	**4.22**	**0.50**	**84.44 %**	٣
٣	**استخدام التدقيق الالكتروني في كافة الوزارات والمنظمات التابعة والمصاريف للأهمية وموثوقيته**	**٤.٠**	**0.79**	**80.00 %**	٥
٤	**الشفافية في توزيع اموال الموازنة على الوزارات والمنظمات وترسل فقط عبر البنوك الالكترونية.**	**4.59**	**0.63**	**91.85 %**	١
٥	**توحيد المنظمات التي تتابع الرشوة والفساد بوزارة مهمة ذات**	**4.48**	**0.64**	**89.63**	٢

	صلاحية عالية كديوان الرقابة المالية . دائرة النزاهة ، المفتش العام وتحويلها الى وزارة سيادية.			**%**	
	اجمالي الفقرات	**4.31**	**0.69**	**86%**	

يتضح من الجدول (٤) ان المتوسط الحسابي لإجابات افراد العينة بلغ (٤.٣١) وبنسبة (٨٦%) من مساحة المقياس المستعمل وهو يقع في منطقة الاتفاق التام (81-100)%، وجاء بالمرتبة الاولى بأعلى نسبة الإجابات وبنسبة (٩١.٨٥ %) وبمتوسط حسابي (4.59) مما يدل على الافراد المستجيبين يتفقون على الشفافية في توزيع اموال الموازنة على الوزارات والمنظمات وترسل عبر البنوك الالكترونية وتكاد ان تكون المتطلب الاكثر اهمية في استراتيجيات القضاء على الفساد ، اما استراتيجيات توحيد المنظمات التي تتابع الرشوة والفساد كديوان الرقابة المالية ودائرة النزاهة والمفتش العام وتحويلها الى وزارة سيادية مهمة ذات صلاحية عالية، وفتح حساب بنكي الكتروني لكل موظفي الدولة والمتقاعدين ولكل من يستلم مساعدة من الدولة في بنك موثوق وللحكومة دور متميز في ادارته، فضلا عن تفعيل التجارة الالكترونية والحكومة الالكترونية والبنوك الالكترونية وتطبق بأسرع وقت في كافة المجالات الاقتصادية، واستخدام التدقيق الالكتروني في كافة الوزارات والمنظمات التابعة والمصاريف للأهمية وموثوقيته ، فقد جاءت بالمرتبة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة على التوالي، وعليه سوف يتم قبول فرضيات البحث الثلاث.

المبحث السادس //الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات : توصل الباحث الى عدد من الاستنتاجات تمثلت في :

١- العوامل التي دفعت المصارف إلى الاهتمام المتزايد بتقانة المعلومات تتمثل في تعقد مجالات الأعمال مما يلزم الإدارة إن تعرف ما يدور حولها أكثر من أي وقت ، وازدياد حجم وتنوع مجالات عمل المنظمات، فضلا عن ازدياد حدة المنافسة بين المنظمات سعياً لزيادة حصتها السوقية

٢- ان ظاهرة الفساد الاداري والمالي بالإمكان معالجتها والحد منها من خلال استخدام عدد من الاستراتيجيات ، والتي تعد عاملاً اساسياً في رفع كفاءة استغلال الموارد المادية والبشرية وتحقيق الاهداف التنموية ، مما يتطلب منح الفرصة لتبني السياسات الوقائية المناسبة من حيث تنمية المؤسسات القانونية والرقابية والاعلامية والتربوية.

٣- ان ظاهرة الفساد من الظواهر الخطيرة وذات النتائج السلبية على الدولة ولذلك يتطلب الاهتمام والدراسة لإيجاد الاليات والاستراتيجيات لمواجهتها والحد من اثارها.

٤- ان استخدام تقانة المعلومات يسهم في الحد من الفساد المالي والاداري من خلال السرعة في اداء الخدمات الى الزبائن الى جانب جودة تلك الخدمات ، فضلا عن تبسيط الاجراءات وتقليل المعاملات بسبب توفر قواعد البيانات الى جانب وجود الاتصالات والشبكات مما يقلل من وقت الاداء انجاز معاملات بعيدا الرشوة والمحسوبية ، ناهيك عن تقليل الاخطاء والمخالفات الى اقل ما يمكن نظرا لسهولة النظام ودقته.

٥- افراد العينة يتفقون على الشفافية في توزيع اموال الموازنة على الوزارات والمنظمات وترسل عبر البنوك الالكترونية وتكاد ان تكون المتطلب الاكثر اهمية في استراتيجيات القضاء على الفساد وجاءت بالمرتبة الاولى وبنسبة (٩١.٨٥%) ، اما استراتيجيات توحيد المنظمات التي تتابع الرشوة والفساد كديوان الرقابة المالية ودائرة النزاهة والمفتش العام وتحويلها الى وزارة سيادية ذات صلاحية عالية فقد جاءت بالمرتبة الثانية.

ثانيا : التوصيات: وفاقاً للاستنتاجات التي توصلت أليها الباحثة فقد اوردت مجموعة من التوصيات تمثلت في:

١- ضرورة عقد دورات وندوات توعوية شاملة للموظفين تبين الاثار السلبية والمدمرة لظاهرة الفساد الادري والمالي والواجب الوطني يتطلب الوقوف بوجها والاخبار عن المفسدين وتقديمهم الى العدالة ليكون رادعا لهم، فضلا عن الخطوات والمراحل التي تتضمنها سعيا للوصول إلى إقناع العاملين بدورها في تحسين الأداء.

٢- وضع إجراءات رادعة بحق مرتكبي جرائم الفساد الإداري وعدم التهاون في فرض العقوبات على من تسول له نفسه مخالفة للقوانين والأنظمة والتعليمات أو استغلال وظيفته لتحقيق مصالح شخصية والأضرار بالمصلحة العامة.

٣- ان اي عملية رقابية لا يمكن لها ان تقضي على الفساد تماما فهي تضع العقبات والموانع لمحاولة الحد منه ، لذا على الدولة ضرورة الاهتمام بتثقيف المواطنين وخلق الوعي لديهم بأهمية محاربة الفساد ، وبيان الأثر السلبي المباشر الذي يقع عليهم بسبب المفسدين ، وبما يخلق رقابة ذاتية داخل كل منهم والتشجيع على الابلاغ عن حالات الفساد.

٤- ضرورة العمل على توفير البنى التحية لتقانة المعلومات والمتمثلة بتوفير الكوادر البشرية القادرة على استخدام تقانة المعلومات وتوفير قواعد البيانات ، فضلا عن توفير شبكة الانترنت من اجل انجاز الاعمال بسرعة وكفاءة .

٥- ضرورة تطبيق تقانة المعلومات مما يساعد في القضاء على المحسوبية والرشوة وبالتالي الحد من الفساد الاداري والمالي، فضلا عن الشفافية في توزيع اموال الموازنة على الوزارات والمنظمات وترسل عبر البنوك الالكترونية وفتح حسابات بنكية للموظفين والمتقاعدين والرعاية الاجتماعية واستخدام الماستر كارد .

المصادر العربية والاجنبية // المصادر العربية

اولا : الكتب

١. البعلبكي، منير، (٢٠٠٥)، قاموس المورد ، الطبعة الثانية والثلاثين. دار العلم للملايين. بيروت . لبنان.

٢. الحسبان، عطا الله احمد سويلم،(٢٠٠٩)، التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الاردن.

٣. الحسنية ، سليم ، (٢٠٠٦) ، نظم المعلومات الإدارية _ إدارة المعلومات في عصر المنظمات الرقمية ، الوراق للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن.
٤. عبود، سالم محمد ،(٢٠١١)، ظاهرة الفساد الإداري والمالي ، مدخل استراتيجي للمكافحة، جامعة بغداد ، الطبعة الثانية.
٥. لوج ، طعمه فرج، الفساد الإداري ، أمانة بغداد، ٢٠٠٨.

الدوريات والمؤتمرات والرسائل والاطاريح

٦. باش، عياد محمد علي ، (٢٠٠٢)، الفساد الحكومي في الدول النامية ، أسبابه وآثارها لاقتصادية والاجتماعية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد الخامس ، العدد (٢).
٧. حديد ، عامر اسماعيل عبد الله ،(٢٠٠٣)، واقع استخدام تقانة المعلومات في نظام الموارد البشرية حالة لمجموعة من المنظمات الحكومية في محافظة نينوى، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة الموصل.
٨. الشريدة ، نادية عبدالجبار محمد ، (٢٠١٠)، متطلبات تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات ودورها في تعزيز نظامي المعلومات المحاسبي والرقابة الداخلية ، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ، العراق .
٩. الشمري ، هاشم ولفتلي، أيثار ،(٢٠١١)، الفساد الإداري والمالي وإثارة الاقتصادية والاجتماعية ، عمان .
١٠. الطائي، انعام عبد الجبار، (٢٠١٠)، توظيف تقانة المعلومات والاتصالات في تصميم نظام الموارد البشرية المستندة على الشبكة، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة ، جامعة الموصل.
١١. عنبر ، اسيل جبار عنبر ،(٢٠١٢)، استراتيجية مقترح لمكافحة الفساد الإداري ، مجلة ديوان الرقابة المالية الاتحادي.
١٢. عبد العزيز، عمار طارق، (٢٠٠٧) ، الفساد الإداري وطرق معالجته، مجلة المستقبل العراقي ، بغداد.
١٣.
١٤. الغزاوي، زكي جبار كاظ ، (٢٠٠٨)، دور قسم الرقابة و التدقيق الداخلي ومسؤوليتهُ في الحد من ظاهرة الفساد الإداري في الدوائر الحكومية) شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين،.
١٥. كلاب ،سعيد يوسف وآخرون ،(٢٠٠٦)، دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف على الغش والفساد، ورقة بحثية مقدمة للقاء العلمي الذي نضمته المجموعة العربية للأجهزة ، العليا للرقابة المالية.
١٦. نوري ،أسراء علاء الدين ، ٢٠١٠ ، دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد(بحث منشور في مجلة . النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات .

١٧.مهدي، قيصر غازي ، ٢٠١١ ، دور الأجهزة الرقابية الخارجية في تقوين نظام الرقابة الداخلية وأثره في الحد من الفساد المالي والإداري(الكلية التقنية الإدارية ، شهادة الدبلوم العالي، . بغداد.

١٨.اليوسف ، خليفة اليوسف ،(٢٠٠٢)، الفساد الاداري والمالي ، الاسباب والنتائج وطرق العلاج، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد (٣٠) العدد (٢).

ثانيا : المصادر الاجنبية ومواقع الانترنت

19. Bayart, j.f",(1993), the state in Africa: polities of the belly", London, Longman publishing.
20. Behrouz ,A, Frouzan, (2007), data communication and networking , 4th edition, copyright the mcgraw-hill companies, inc, usa
21. Kohler, Eriock L,(1983), A Dictionary for Accountants " 6th Edition, prentice Hall, inc., India.
22. Morton, Michael scoot, (1989), the impact of information technology on organization, vol.56.
23. O Brien, James, Marakas , Georg,(2007), "Introdution to Information Systems " , 5th Edition , Mc Graw – Hill .
24. Ryker , Randy, Rvinder , Nath , (2010)," User Satisfaction Determinants the Role of Hardware and Procedural Components " Journal of system , Vol . 38, NO. 2, PP44.

٢٥.السالم، عبدا لله بن عبد الكريم ، (٢٠٠٩) ، استراتيجية الحد من الفساد الإداري ، www.Free-books-online.net.

٢٦.الشيخ داود, عماد صلاح عبد الرزاق،(٢٠٠٨) ،الفساد الإداري . www.alhadharia.net